SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2628

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

الفساد الإداري و المالي الأسباب والعلاج دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية فرع سبها

*أحمد ابراهيم اسويسي محمد[1] و خميس محمد خميس الحمري[2] و سهير فرج المصري فراج [3]

[1]جامعة سبها، كلية التجارة والعلوم السياسية، قسم المحاسبة ، ليبيا
[2]جامعة سبها، كلية التجارة والعلوم السياسية ، قسم الموارد البشرية ، ليبيا
[3]جامعة درنة، كلية الاقتصاد فرع القبة، قسم المحاسبة ، ليبيا.

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع العوامل الفساد الاداري والمالي ومسبباته والعلاج كدراسة تطبيقية علي فروع مصرف الجمهورية بمدينة سبها وقد إعتمدت الدراسة علي عينة عشوائية من مجتمع الدراسة والمتمثل بالعاملين بفرع مصرف الجمهورية بسبها حيث تم توزيع صحيفة استبانة لهذا الغرض واستخدم الباحثون برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة نتائج منها أن أفراد العينة ينظرون إلي الفساد الإداري والمالي علي السواء وليس للاختلاف في الجنس أو المؤهل العلمي و الخبرة العملية والسن والمستوي الوظيفي أي تأثير علي آرائهم حول الفساد المالي والإداري، كما أن سوء الأحوال الاقتصادية تساعد علي انتشار الفساد المالي والاداري في فروع مصرف الجمهورية بسبها، وان عدم وضوح القوانين والتشريعات النافذة والانظمة الداخلية المعمول بها في الدولة والمصرف تمثل جانب مهم في وجود الفساد الاداري والمالي.

الكلمات المفتاحية:

الفساد الاداري والمالي
اسباب الفساد
علاج الفساد
مصرف الجمهورية

Financial administrative corruption, causes and treatment An applied study on the Jumhouria Bank, Sebha branches

*Ahmed Ebrahim Aswessi Mohamed[1], Khmees Mohamed Khmeed Alhomry[2], SohirFaraj[3]

[1]Accounting Department ,– Faculth of Commerce and Political Science, Sebha University , Sebha City, Libya
[2]Human Resource Management, - Faculth of Commerce and Political Science, Sebha University , Sebha City, Libya
[3]Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Derna, Qubba City Branch, , Derna, Libya.

A B S T R A C T

This study deals with the issue of administrative and financial corruption factors, its causes and treatment as an applied study on the branches of Jumhouria Bank in Sebha. The study relied on a random sample of the study population, represented by the employees of the Jumhouria Bank branch in Sebha, where a questionnaire sheet was distributed for this purpose, and the researchers used the statistical analysis program (SPSS) to analyze the data obtained from the study sample. The study reached a set of results, including that the sample members look at administrative and financial corruption alike, and the difference in gender, educational qualification, work experience, age, and job level has no effect on their opinions about financial and administrative corruption, and poor economic conditions helps the existence of financial corruption. And administrative in the branches of the Jumhouria Bank in Sebha, and that the lack of clarity of the laws and legislation in force and the internal regulations in force in the state and the bank represent an important aspect in the spread of administrative and financial corruption.

Keywords:
Knowledge
Construction
Technology
negative role

المقدمة

Corresponding author:
E-mail addresses: ahm.mohamed@sebhau.edu.ly, (K. M. Alhomry) Khamisalhamri@gmail.com, (S. Faraj) bofasuhair@gmail.com
Article History : Received 21 July 2022 - Received in revised form 07 December 2022 - Accepted 13 December 2022

لاقت مشكلة (**الفساد Corruption**) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي يعمل علي الحد من المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحدده ومحاربة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

.

حيث يعد الفساد الإداري والمالي من أهم المشاكل التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذ يتغلغل في مجتمعاتها، بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية التنمية الإقتصادية والتي تنطوي على تدمير الإقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعادة إعمار وبناء البني التحتية اللازمة لنموها ، فالفساد الإداري و المالي يؤدي إلي الإضرار بالدولة و تدمير اقتصادها و قدراتها المالية و الإدارية و يمتد أثره إلي كافة قطاعات الدولة و الأفراد ، فهي مشكلة موجود تكاد لا تخفي على احد من خلال العديد من الأوجه مثل الرشوة و المحسوبية و الوساطة و تبذير الموارد و الإمكانيات المادية و البشرية و اختلاس المال العام. و للفساد الإداري و المالي خطورة واضحة على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي،

و ليبيا كغيرها من الدول النامية تعاني من الانتشار المتزايد لمشكلة الفساد الإداري و المالي، فمعظم المؤسسات الليبية تعاني من هذه المشكلة ، فقد صنفت ليبيا في المراتب الأخيرة حسب نتائج مؤشر إدراك الفساد لعام 2021 بالترتيب 172 و قد لوحظ من النتائج أن الدول الأكثر فساداً هي الدول التي تعاني من النزاعات السياسية طويلة الأجل و الصراعات الداخلية.

و نظرا لخطورة مشكلة الفساد الإداري و المالي نجد أن هناك محاولات للبحث عن أسباب هذه المشكلة و سبل حلها و الحد منها على مستوي العالم و العالم العربي ، فقد اهتمت المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية بمحاربة الفساد الإداري و المالي ، فمن ضمن الشروط التي وضعها البنك الدولي للإنشاء ت التعمير و صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول و تمويل مشروعاتها أن تعمل هذه الدول على محاربة الفساد الإداري و المالي .

و لكل ما سبق و لخطورة مشكلة الفساد الإداري و المالي المنتشر في الجهاز الإداري في ليبيا سنتناول في هذه الدراسة اسباب الفساد الإداري و المالي و طرق العلاج .

مشكلة الدراسة:

تشير التقارير الدولية إلي انتشار ظاهرة الفساد الإداري و المالي وخاصة في القطاع المصرفي الليبي ، مما يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، حيث ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية لأربع سنوات على التوالي (2018، 2019، 2020، 2021) أن ليبيا جاءت في المرتبة (170، 168، 173، 172) علي التوالي من أصل (180 دولة لسنوات 2018، 2019، 2021) و 197 دولة في سنة 2020 ، مما يشير الي تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي في المصارف بشكل كبير بالمقارنة بالدول الأخرى .

للظروف التي تمر بها ليبيا بعدم الاستقرار السياسي و مرورها بمراحل انتقالية عديدة والتي أدت إلي وجود بيئة ملائمة للفساد الإداري و المالي في المصارف التجارية في ليبيا، يجعل مكافحة هذه الظاهرة و البحث في أسبابها و محاولة إيجاد العلاج المناسب لها امر واجب .

لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

1- ما هي الأسباب التي أدت إلي تفشي الفساد الإداري و المالي في المصارف التجارية الليبية؟

2- ما هي أساليب الحد من الفساد الإداري و المالي في المصارف التجارية الليبية؟

فروض الدراسة

1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حول الفساد المالي والاداري تعزي الي العوامل الشخصية مثل (السن ، الجنس، المؤهل، المستوي الوظيفي ..)
2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الفساد الاداري والمالي والوضع الاقتصادي الذي يعمل فيه مصرف الجمهورية فرع سبها.
3- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الفساد الاداري والمالي والوضع القانوني واللوائح والانظمة المعمول بها في القطاع المصرفي.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الفساد الإداري والمالي

المتغير المستقل:

الوضع الإقتصادي

القوانين والانظمة المتبعة

أهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من كونها تتناول احد اهم الظواهر السلبية والتي انتشرت بشكل كبير في المؤسسات الحكومية والخاصة واصبح اثرها يزداد سوءً ويعصف بمؤسسات الدولة وخاصة في المؤسسات المالية مثل المصارف، كما تأتي الاهمية من الحرص علي ايجاد الحلول المناسبة لعلاج هذه الظاهرة بسبب تأثيراتها السلبية علي المجتمع.

أهداف الدراسة:

1 . التعرف على مسببات الفساد الاداري والمالي من وجهة نطر العاملين في مصرف الجمهورية فرع سبها.

2. تهدف هذه الدراسة الي الوقوف علي العوامل الادارية والمالية والاقتصادية والقانونية المسببة للفساد المالي والاداري.

3 . تقديم توصيات ومقترحات لمعالجة الفساد الاداري والمالي داخل مصرف الجمهورية فرع سبها.

الإطار النظري :

ماهية الفساد الإداري و المالي :

كغيره من المفاهيم من الصعب إيجاد تعريف شامل و دقيق لظاهرة الفساد و ذلك لاختلاف مسببات الفساد و مظاهره من مجتمع لأخر ، لذلك ليس هناك إجماع على تعريف يحظى بموافقة جميع الباحثين ، فالفساد بصورة عامة هو انحراف الشيء الصالح عن غايته باستغلال المنصب العام لغايات شخصية و تشمل الرشوة و الابتزاز و استغلال السلطة و الاحتيال و الاختلاس من المال العام (عماد، 2003، نقلا عن سعيد و أحمد،2014: ص2)، فالبعض يرى بان الفساد هو خروج عن القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما، من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية، أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها (ابو دية: ص2)،فقد عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء، و ترى منظمة الشفافية الدولية أن الفساد هو(تحريف لسلطة ما لخدمة مصالح خاصة سواء تعلق

الأمر بسلطة سياسية آم بسلطة قضائية أو إدارية)(منظمة الشفافية الدولية ، 2005: ص 23).

يتبين من التعريفات أن هناك شبه إجماع على أن الفساد فعل لا أخلاقي و غير قانوني فهو انحراف عن الطريق الصالح و إساءة استغلال السلطة و تحريف للسلطة من اجل المصالح الخاصة ، وإنها ظاهرة خطيرة إذا لم يتم علاجها فستدمر اقتصاد الدول المصابة بهذا الوباء .

و على الرغم من وجود أنواع عديدة للفساد (أخلاقي ، سياسي ، إداري و مالي) إلا أن الفساد الإداري و المالي أكثر تداولا و انتشار، ويمكن التفرقة بينهما كما يلي (خليل، 2008، نقلا عن الفطيسي،2014:ص 194):

الفساد المالي : يشمل الانحراف و مخالفة القوانين و القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها المالية، و مخالفة تعليمات و لوائح أجهزة الرقابة المالية، و تتعدد مظاهر الفساد المالي مثل الرشاوى و الاختلاس و التهرب الضريبي ، الاستحواذ على الإعانات الأجنبية للصالح الخاص، قروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، و العمولات، و الإتاوات من العقود و الإسراف في المال العام .

الفساد الإداري: يشمل المخالفات التي يقوم بها الموظف أثناء أداء ا المهام الوظيفية، كاحترام أوقات و مواعيد العمل، و الامتناع عن أداء العمل و التراخي و التكاسل و عدم تحمل المسؤولية و إفشاء أسرار العمل و الخروج عن العمل الجماعي.

أسباب الفساد الإداري و المالي :

يمكن تحديد أسباب الفساد الإداري و المالي بما يلي :-

1- الأسباب الاقتصادية: العوامل الاقتصادية هي احد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري و المالي ، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة، ويمكن جمعها فيما يلي(المحروق،2016، نقلا عن عريقيب و المبسوط، 2018:ص 63):

-انخفاض مستوى دخل الموظف مرتكب الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس .

-تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى؛

- البحث عن المزيد من الرخاء و الرفاهية ، حيث أن العديد من حالات الاختلاس من المال العام يكون مرتكبها ميسور الحال.

- الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة .

2-الأسباب الاجتماعية: تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة مثل الولاء العائلي و القبلي و ارتفاع مستويات الجهل و قلة الوعي الثقافي و اهتزاز و ضعف الوطنية ، كل هذه العوامل تؤدي إلي انتشار الفساد الإداري و المالي، و أيضا تؤدي العادات و التقاليد الاجتماعية و العلاقات العشائرية إلي انتشار هذه الظاهرة ، حيث يلجا المسئولين أو الموظفين لتفضيل أقاربهم و أصدقائهم للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية و على وظائف يستطيعون تحقيق مكاسب من خلالها، ، كما أن الانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلا عن التغاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة(سعيد و أحمد،2014 : ص 7).

3- الأسباب القانونية: قد تعتبر التنظيمات و القوانين التي تضعها الدولة و المعمول هبا معيقا للنشاط الاقتصادي أو قد تكون هناك ثغرات قانونية يتم استغلالها من قبل الموظفين في الفساد، و كذلك غياب و ضعف التشريعات و المؤسسات المخصصة لظاهرة الفساد، و التقاعس في تطبيق العقوبات على المفسدين، و أيضا عدم دراسة القوانين دراسة تطبيقية عميقة من قبل المشرعين(حميدش و لوديني (2018، ص 19).

4- الأسباب السياسية : تعتبر من أكثر الأسباب المؤدية للفساد الإداري و المالي حيث أن ضعف إدارة السياسيين في محاربة الفساد ، و عدم تفعيل إجراءات الوقاية من الفساد من خلال الإعلام ة التوعية و الندوات و نشر ثقافة النزاهة و سيادة القانون، و كذلك عدم الاستقرار السياسي و سيطرة الساسة الفاسدين و ضعف الرقابة و ضعف السلطات التنفيذية و التشريعية، جميعها تؤدي إلي انتشار ظاهرة الفساد (شاهين، 2021، ص 146).

4- الأسباب الإدارية: تتمثل الأسباب الإدارية في عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة الإدارية العالية و السامية في شكل خيانة الأمانة و الرشوة و المحسوبية، و كذلك يؤدي ضعف الرقابة و تقييم الأداء من قبل الأجهزة الرقابية إلي تفشي الفساد في المؤسسات العامة، وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم البطالة المقنعة، و وجود بيروقراطية عالية ، و هيمنة علاقات القرابة و الصداقة و علاقات المصالح مع الإدارات و الهيئات العليا على المصلحة العامة(يمينة،2018،ص 4).

سيتم التركيز بالتحليل والدراسة علي العوامل الاقتصادية والقانونية في هذه الدراسة و الاساليب المقترحة لمعالجة الفساد الاداري والمالي في مصرف الجمهورية فرع سبها.

عو اقب الفساد الإداري و المالي:

1- العواقب الاقتصادية: يؤثر الفساد على الاقتصاد(الرياني، 2015،ص 149)(سعيد و أحمد، 2014، ص 8) :-

أ. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي عرقلة برامج التنمية و تقليل فرص الاستثمار، و تهريب الأموال إلي خارج الدولة.

ب. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي سوء توزيع الثروة و الدخل،و تفشي الفقر و البطالة.

ج. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي تقليل من فرص و حجم موارد الاستثمار الأجنبي.

د. ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم افراد المجتمع .

2-- العواقب السياسية: يظهر الفساد الإداري و المالي في السياسة بالمظاهر التالية(الفتلي، 2009، ص ص 71-72)(الرياني، 2015، ص ص 149-150)(سعيد و أحمد، 2014، ص 8):

أ. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى إحلال المصالح الخاصة بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في

جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

ب. تأثير الفساد الإداري و المالي على وسائل الأعلام المختلفة وتكيفها ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الأعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد .

ج. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي منع وجود مطالبات حقيقية بالديمقراطية التي تقوم على أساس محاسبة النظام السياسي و مساءلته.

د. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي عدم قدرة النظام على احترام حقوق مواطنيه الأساسية و سيطرة تجمعات المصالح على العملية السياسية.

هـ. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي تقويض أسس و دعائم دولة الحق ة القانون ، من خلال إضعاف و تشويه السلطة القضائية ، و إنتاج أنظمة تشريعية و قضائية ضعيفة.

و. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلي أضعاف ثقة المواطنين بالنظام السياسي.

3- العواقب الاجتماعية: يمكن ملاحظة الآثار الاجتماعية للفساد الإداري و المالي في الأتي ((الرياني، 2015،ص 149)(سعيد و أحمد، 2014، ص 9):

أ. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها.

ب. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع.

ج. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى الإحباط و انتشار اللامبالاة بين أفراد المجتمع و بروز التطرف في الآراء

د. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى انتشار الجرائم بسبب غياب القيم وعدم تكافؤ الفرص، والشعور بالظلم لدى الغالبية التي تؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة.

هـ. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى سوء توزيع الدخل و ظهور التفاوت الاجتماعي و تدني المستوي المعيشي لأغلب أفراد المجتمع و انتشار الفقر.

و. يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى تدمير النسيج و الاستقرار الاجتماعي ، و تراجع الاهتمام بالحق العام و الشعور بالظلم الذي يؤدي الأخير إلي الاحتقان الاجتماعي و تزايد العنف و الحقد بين الشرائح.

إستر اتيجية مكافحة الفساد الإداري و المالي

على الرغم من عدم وجود آليات أو استراتيجيات محددة متفق عليها لمحاربة الفساد الإداري و المالي و القضاء عليه نهائيا إلا أن هذا لا يمنع أن هناك مجموعة من الإجراءات اعتبرت أهم الوسائل لمكافحة الفساد الإداري و المالي منها(تركي و شرفي، 2012، ص 10)(عبود، 2010، ص 126)(سعيد و أحمد ، 2014، ص 11) :

أ. سن القوانين والتشريعات الشفافة في الأنظمة لمحاربة الفساد وتوضيحها، وإنزال أقصى العقوبات على مخالفيه حتى يكون هناك رادع لباقي المفسدين.

ب. تبسيط الإجراءات في كافة الوحدات الإدارية، و اللجوء إلي الشفافية في المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع المواطنين حتى لا يكون هناك مجال للرشوة.

ج. تحسين مستويات الأجور للموظفين و خاصة للذين يتعاملون مع الجمهور.

د. توعية الموظفين لهذه الظاهرة الخطيرة، ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد، وتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها، و نشر ثقافة احترام المال العام .

هـ. تخصيص مكافئة مالية لمن يقوم بالتبليغ عن حالات الفساد في الدوائر الحكومية.

و. خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين ، وذلك لتحسين الظروف المعيشية للفرد، والمجتمع، والبلاد.

ز. تفعيل دور المؤسسات الرقابية كديوان المحاسبة و هيئة النزاهة و التفتيش الإداري ، تكون لها حق الأشراف و المتابعة و المسائلة للأشخاص الذين يتقلدون مناصب عامة من خلال نظام قضائي مستقل و نزيه .

ح. تشكيل لجنة مخصصة في كل دائرة للإصلاح الإداري، ودراسة الواقع الإداري، وسلوك العاملين لمحاربة الفساد وقت اكتشافه.

ط. اختيار العناصر ذات كفاءة لتولي مناصب مهمة مؤثرة في الاقتصاد.

ي. تنميته و تطوير الإبداع لدى الموظفين، ومكافئتهم عليه.

الدراسات السابقة:

1-دراسة عبود(2010) بعنوان تحليل صور و أسباب الفساد المالي و الإداري التي هدفت إلي التعرف على الأسباب التي تقف وراء ظهور الفساد المالي و الإداري في العراق بإجراء دراسة استطلاعية لعينة من محافظة الديوانية و قد سلطت الضوء على صور الفساد كالرشوة و اختلاس المال العام و قد أوصت على ضرورة تفعيل الدور الرقابي و المساءلة القانونية.

2- دراسة بحر، يوسف عبد عطية، (2011)بعنوان الفساد الاداري المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية علي المستشفيات الكبرى في قطاع غزة ، هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي مدي مساهمة العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتربوية في وجود الفساد الاداري داخل المستشفيات في قطاع غزة، والتركيز علي اساليب العلاج الفعالة للقضاء علي الفساد الاداري وأوصت بضرورة تحسين الوضع السياسي و الاقتصادي والامني واستخدام اساليب العلاج وذلك من خلال استخدام اساليب الترغيب والترهيب.

دراسة بن تركي و شرفي (2012) بعنوان الفساد الإداري ، أسبابه و أثاره و طرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول، هدفت الدراسة إلي التركيز على حقيقة الفساد الإداري و أسبابه و كيفية معالجته بالاستفادة من تجارب الدول ذات الخبرة، و قد توصلت إلي أن الفساد الإداري لا يكون فقط بهدر المال العام بل بالخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل و قيم المجتمع ، و لعلاج هذه الظاهرة هناك حلول مقترحة منها تحسين المعيشة للمواطنين بوضع

سياسة للأجور و المرتبات و القضاء على البطالة و الازدواج الوظيفي، استكمال البنية القانونية و الإدارية للدولة، إنشاء جهاز رقابي .

3-دراسة زين الدين و جابر(2012) التي كانت بعنوان (دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري) و هدفت إلي إبراز مفهوم الفساد المالي و الإداري و ذلك بالوقوف على أسبابه و أثاره الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التطرق أيضا إلي مفهوم حوكمة الشركات و كذلك الوقوف على مختلف المزايا و الآليات التي تمنحها الحوكمة لمعالجة الفساد المالي و الإداري و قد خلصت إلي أن الحوكمة تعد هي أهم آلية لعلاج ظاهرة الفساد المالي و الإداري و ذلك من خلال الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية و إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية و أيضا التركيز على دور وظيفتي المراجع الداخلي و الخارجي و التأكيد على استقلال الوظيفتين.

4- دراسة الفطيسي (2014) بعنوان الفساد المالي و أوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا ، هدفت الدراسة إلي وضع توصيات و مقترحات للحد من الفساد المالي من خلال معالجة القصور في أنظمة الرقابة المالية بالمؤسسات الحكومية في ليبيا و تحليل المخالفات و الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الليبي للتعرف على مواطن الضعف في النظام الرقابي و تقديم المقترحات للحد من الفساد ،و توصلت الدراسة إلي أن معدلات الفساد في ليبيا في تزايد خلال الفترة الدراسة و عدم التزام الجهات العامة بالملاحظات الواردة من الديوان و عدم وضع الديوان أليه لمتابعة ملاحظاته .

5- دراسة سعيد و أحمد(2014) بعنوان الفساد الإداري و المالي ، المفهوم- الأسباب- الآثار- وسائل المكافحة، هدفت إلي التعرف على أهم الخصائص التي تميز الفساد الإداري و المالي و أسباب انتشاره وآثاره و آليات مكافحته، و قد خلصت الدراسة إلي أن انتشار الفساد يؤدي إلي زعزعة القيم الأخلاقية في المجتمع، و أن النظام السياسي له دور كبير في معالجة الفساد الإداري و المالي من خلال إصدار قوانين صارمة للمسائلة الجدية للمفسدين، وضع أنظمة فعالة لتقويم اداء المؤسسات .

6- الطرابلسي(2015) بعنوان التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد و تحديات مكافحته ، هدفت الدراسة إلي التعرف على تأثير الفساد علة التنمية و ما هي أسبابه و أثاره على صعيد الاقتصاد التونسي، توصلت الدراسة إن انتشار الفساد يودي إلي تدني مستويات المعيشة و تراجع معدلات النمو و سوء توزيع الدخل و الثروة و انتشار الفقر و الجريمة و انخفاض الإنتاجية و تزايد معدلات البطالة و انخفاض جودة السلع و الخدمات و توصلت أيضا إن إجراءات مكافحة الفساد يفترض تنزيلها في إطار إستراتيجية شاملة.

7- دراسة شعيب و خان (2016) بعنوان الفساد الإداري والمالي "المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج" هدفت إلي دراسة ظاهرة الفساد في المؤسسات العامة لان انتشاره كان واضح في القطاع العام بسبب الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاديات العربية. و قد لاحظ الباحثان النقص الملحوظ في البيانات والمعلومات على كل المستويات والمتعلقة بظاهرة الفساد كان عائقا على دراسة الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة لذا استرشدا بتجارب بعض الدول والتي لعبت مؤسساتها القضائية والتشريعية والإعلامية دورا بارزا في مكافحة الفساد والتقليل منه. فقد غطت الدراسة العديد من المواضيع المتعلقة بالفساد كتحديد مفهوم الفساد والتركيز على أسبابه وتداعياته الاقتصادية. وطرق قياسه وأسباب الفساد، و الآثار الاقتصادية للفساد و سبل العلاج و المكافحة.

8- دراسة عريقيب و المبسوط(2018) بعنوان البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا و آثاره ، هدفت الدراسة إلي تحديد مظاهر الفساد المالي و تبيان أهم النتائج المترتبة عليه، و قد خلصت الدراسة إلي أن الفساد المالي له آثار سلبية على اقتصاد البلاد، و يعمل على تخفيض معدلات الاستثمار المحلي و الأجنبي، تعد ليبيا من أكثر الدول فسادا لغياب القانون.

9- دراسة يمينة (2018) بعنوان الفساد الإداري و المالي مفاهيمه، أسبابه و أشكاله و أثاره على التنمية الاقتصادية، هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري و المالي ، و توصلت الدراسة إلي وضع إطار مفاهيمي عام للفساد الإداري و المالي و أثاره السلبية على التنمية الاقتصادية .

10- دراسة الشريحي و المايل(2018) بعنوان واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبل مكافحته حيث ركزت هدفها على معرفة واقع الفساد المالي والإداري بالدولة الليبية، والآثار المترتبة من هذا الفساد على أجهزة الدولة، واقتراح بعض الحلول التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها ، وقد تطرق لمفهوم الفساد، ومظاهره، وأنواعه، وأسبابه، وأثاره، وطرق مكافحته، كما تم الاستعانة بالتقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية لسنة 2016 م، وتقارير منظمة الشفافية الدولية. أكدت نتائج الدراسة بأن الأسباب الحقيقية للفساد بقطاعات الدولة يرجع إلى الانقسام السياسي الحاصل بالدولة الليبية والانفلات الأمني، بالإضافة إلى استغلال شريحة كبيرة من المسئولين والموظفين لهذا الانقسام ومخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها. انتشار الفساد الإداري بشتى صوره من وساطة، ومحسوبية، كذلك انتشار الفساد المالي في كافة قطاعات الدولة وذلك من خلال العقود و الاعتمادات الوهمية، وصرف المكافآت لغير مستحقيها، وغيرها من التجاوزات المالية و المستندية. تضرر الاقتصاد الليبي وبشكل كبير نتيجة تجاوزات القطاع المصرفي من غسيل أموال، وتهريب العملة، واعتمادات وهمية وغيرها من التجاوزات. أوصت الدراسة بتفعيل الأجهزة الأمنية والتي من خلالها يمكن مكافحة الفساد بالدولة الليبية، العمل بمبدأ الإدارة الرشيدة والتي ينبغي فيها الاهتمام بمكوناتها والتي أطلق عليها الباحثون مثلث الحكم الرشيد

11- دراسة حسناوي و زواو (2019) بعنوان أسباب الفساد الإداري و المالي و إستراتيجية مكافحته، هدفت للتطرق إلى موضوع الفساد بصفة عامة والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة، من خلال التركيز على تبيان أهم الأسباب المؤدية إلى بروز هذه الظاهرة وانتشارها بصفة سريعة في مختلف المجتمعات المتقدّمة والنامية بدرجة أعلى، إن تسليط الضوء على مسببات هذه الظاهرة من خلال تمحيصها وتحديد مجالاتها يساهم بشكل كبير في بناء استراتيجيات لمكافحتها بغية تحقيق مجتمعات خالية من هذه الممارسات والسلوكيات السلبية.

12- دراسة حفناوي(2019) بعنوان العوامل المؤدية للفساد الإداري و المالي و مؤشرات قياسه عالميا، هدفت إلي دراسة ظاهرة الفساد الإداري و المالي و مدى خطورة انتشاره في المؤسسات العامة و الخاصة و أبعاد و أسباب هذه الظاهرة و الجهود العالمية لمكافحتها على المستوي العالمي و المحلي و الإقليمي و التطرق إلي الاتفاقيات و الهيئات العالمية المهتمة

بمكافحة هذه الظاهرة و خلصت الدراسة أن الفساد الإداري و المالي ظاهرة عامة و إن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إليها كالقوانين واللوائح التي تزيد بيروقراطية الإدارة و أيضا تدهور الحالة المادية للموظفين و انعدام الحوافز و ضعف الرقابة و عدم الصرامة في المحاسبة و تقييم انحراف الموظفين .

13- دراسة زوبي و آخرين(2020) بعنوان أثر الآليات العملية و الطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري في ليبيا: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة - في ثلاث جامعات ليبية هدفت إلي التعرف علي أثر الآليات العملية و الطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري في ليبيا، و توصلت إلي انه لا يوجد أثر للآليات العملية و الطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري في ليبيا.

14- دراسة أبو جناح (2020) بعنوان دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، هدفت الدراسة إلي التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي بالمقارنة مع ديوان المحاسبة الأردني، و توصلت إلي أن إجراءات الرقابة المالية لديوان المحاسبة تساهم في الحد من الفساد المالي سواء كانت الرقابة سابقة أو مصاحبة أو لاحقة .

15- دراسة السريتي، المهدي مفتاح و بن يوسف، يوسف صالح(2022) بعنوان دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية حيث هدفت الدراسة إلي التعرف على دور ديوان المحاسبة للحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية حيث تم تسليط الضوء على الإجراءات المتبع لمحاربة الفساد و فعالية القوانين والتشريعات المتبعة للحد من الفساد كما تم التعرف على حجم و نوع البناء المؤسسي للديوان و دوره في الحد من الفساد ، و توصلت إلي أن ديوان المحاسبة له دور رقابي في محاربة الفساد كما خلصت الدراسة إلي أن هناك طرق و أساليب و قوانين تحتاج للتطوير و التعديل و أن البناء المؤسسي للديوان يحتاج للتطوير و رفع كفاءة العاملين و لوحظ النقص في الكادر الوظيفي .

التعقيب علي الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو بيئة التطبيق، كون هذه الدراسة طبقت علي مصرف الجمهورية فرع سبها والذي يعتبر من المصارف الرائدة والعاملة في المنطقة، كما تسعي إلي إقتراح جملة من التوصيات بهدف تحقيق هدف الدراسة، و تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام الإستبانة كأداة للدراسة والمنهج الوصفي بإعتباره المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، وتختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة ماعدا دراسة السريتي وأخرون (2022) بعنوان دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية في تناولها للفساد المالي والاداري في المؤسسات العامة ولكن هذه الدراسة ركزت علي الفساد المالي والاداري في المصارف وتحديداً في مصرف الجمهورية فرع سبها، وتختلف عينة الدراسة الحالية والتي اقتصرت علي موظفي مصرف الجمهورية فرع سبها عن غيرها من العينات في الدراسات السابقة.

البناء المفاهيمي للدراسة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفساد المالي والاداري يمكن بيان البناء المفاهيمي لهذه الدراسة والذي يوضح أهم العوامل التي تؤثر في الفساد الاداري والمالي والتي ستتناولها هذه الدراسة وهي العوامل الإقتصادية و العوامل القانونية ، كما هو مبين بالشكل رقم (1) فإن هذه العوامل يمكن ان يكون لها تأثير في الفساد المالي والاداري وذلك باختبارها وتحليلها بهدف التعرف علي مدي تأثيرها في الفساد المالي والاداري

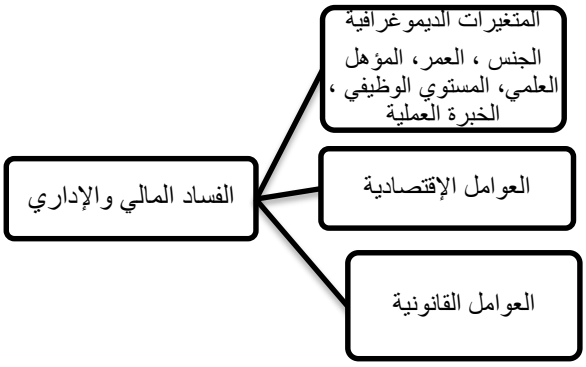

الشكل رقم (1) البناء المفاهيمي للعوامل المؤثرة علي الفساد المالي والاداري

منهجية الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحثون علي المنهج الوصفي التحليلي في وصف عينة الدراسة واستخدام الطرق الاحصائية لتحليل العوامل المؤثرة علي الفساد الإداري والمالي، بالإضافة الي البيانات الثانوية اعتمدت الدراسة علي البيانات الأولية باستقصاء آراء المبحوثين بتوزيع صحيفة استبانة إلكترونية للوقوف علي مدي تأثير العوامل محل الدراسة علي انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مصرف الجمهورية فرع سبها، ومن ثم تحليل البيانات المتحصل عليها بإستخدام برنامج الحزم الاحصائية لتحليل العينات ذات الطبيعة العددية المستخدمة في العلوم الانسانية (Statistical Package for Social sciences (SPSS بهدف الحصول علي نتائج ذات دلالة وقيم تدعم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واتبعت أسلوب الدراسة الميدانية وذلك بتوزيع استبيانات لدراسة العوامل المؤثرة في الفساد الاداري والمالي وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث للكشف عن الفساد الاداري والمالي في مصرف الجمهورية فرع سبها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مصرف التجارية في ليبيا، وتم اتخاذ موظفي مصرف الجمهورية كعينة عشوائية وبلغ عدد موظفي مصرف الجمهورية في مدينة سبها(109) موظف من مختلف فروع المصرف في مدينة سبها. وقد تم توزيع الاستبانات على عدد (50) موظف، وتم استرجاع (40) إستبانة صالحة للتحليل.

أداة الدراسة

قام الباحثون بتطوير إستبانة للوقوف علي العوامل المؤثرة في الفساد الاداري والمالي من وجهة نظر موظفي مصرف الجمهورية فرع سبها، حيث تم الإعتماد في بناء أداة الدراسة على الأدب النظري و الإستفادة من الاستبانات التي وردت في الدراسات السابقة كدراسة بحر (2011)، وتكونت الإستبانة بصورتها النهائية من (20) فقرة ، فضلاً عن المعلومات الديموغرافية الأساسية للبحث مقسمة لعدة فقرات. وتم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إستجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

مقياس الصدق والثبات للاستبيان

صدق الأداة:

تم الإعتماد في تقرير صدق أداة الدراسة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين، حيث تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، حيث قاموا بإبداء أراءهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم حول صياغة بعض العبارات، وتم إجراء جميع التعديلات في ضوء أراءهم المقدمة وصياغتها في صورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان ومدى مصداقية الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة تم استخدام معادلة الفأ كرونباخ، حيث تم حساب معامل ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات (0.7) وتعتبر النسبة عالية وهي أكبر من (0.5) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة مناسبة من الثبات. و مما تطمئن الباحثون إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

عرض النتائج وتفسيرها

قام الباحثون بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي SPSS لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المصرف، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي لنوع العينة قيد الدراسة

- المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين والمتمثلة في الجنس، العمر، المؤهل العلمي والمستوي الوظيفي والخبرة. وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة حيث كانت نتائج التحليل على النحو التالي :

الجنس: يبين الجدول (1) والشكل (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس حيث نلاحظ أن النسبة الأعلى هي الذكور وقد بلغت 85%، بينما نسبة الاناث بلغت 15% وهي النسبة الاقل.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكور 1	34	85
اناث 2	6	15
المجموع	40	100

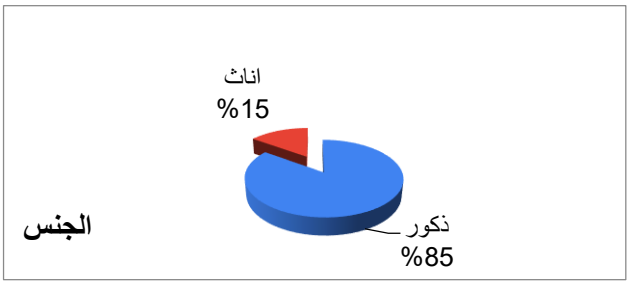

الشكل (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

العمر: يبين الجدول (2) والشكل (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر حيث نلاحظ أن أعلي نسبة كانت 47.5% هي للفئة الثالثة (31-40) ثم تلها الفئة الرابعة (41 فأكثر) حيث بلغت نسبتها 40% بينما لا توجد نسبة مشاركة في الفئة الأولي (18-25).

جدول (3) يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة
18 – 25	0	0
26 – 30	5	12.5
31 - 40	19	47.5
41 فأكثر	16	40
المجموع	40	100

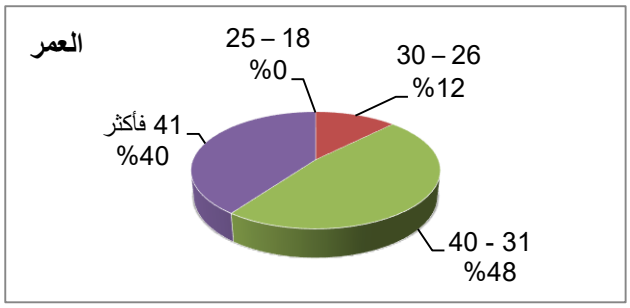

الشكل (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

المؤهل العلمي: يبين الجدول (3) والشكل (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي حيث نلاحظ أن اعلي نسبة قد بلغت 80% وهي للمؤهل العلمي (بكالوريوس) ثم تلها كلا من المؤهل العلمي (دبلوم متوسط) و (الماجستير) بنسبة 10% بينما لا يوجد ضمن عينة الدراسة كلاً من المؤهلين العلميين (ثانوية عامة فأقل) و (الدكتوراه).

جدول (4): يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوية عامة فأقل	0	0
دبلوم متوسط	4	10
بكالوريوس	32	80
ماجستير	4	10
دكتوراه	0	0
المجموع	40	100

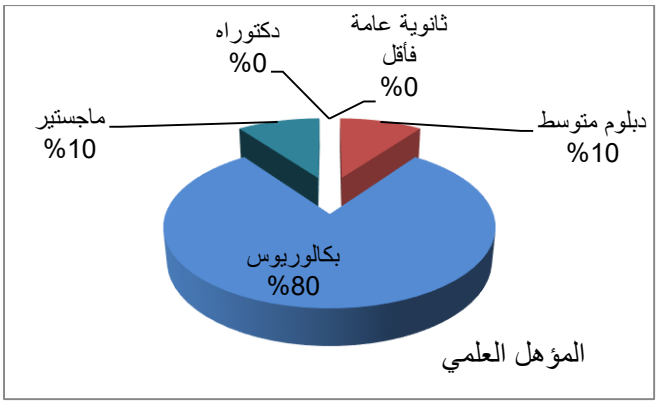

الشكل (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوي الوظيفي: يبين الجدول (4) والشكل (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوي الوظيفي حيث نلاحظ أن أعلي نسبة كانت (72.5%) هي للفئة الخامسة (موظف) بينما كانت أقل نسبة بلغت (2.5%) وهي للفئة

الثانية (مدير إدارة). بينما لا يوجد ضمن عينة الدراسة أفراد الفئة الأولي وهي (مدير عام).

جدول (5) يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب المستوي الوظيفي

المستوي الوظيفي	العدد	النسبة
مدير عام	0	0
مدير إدارة	1	2.5
رئيس قسم	6	15
رئيس وحدة	4	10
موظف	29	72.5
المجموع	40	100

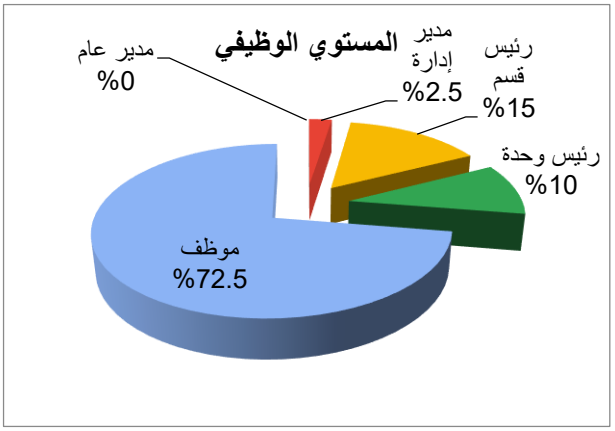

الشكل (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

عدد سنوات الخبرة: يبين الجدول (5) والشكل (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة حيث نلاحظ أن أعلي نسبة كانت (40%) هي للفئة الأولي (3- 5 سنوات) بينما كانت أقل نسبة بلغت (15%) وهي للفئة الثانية (6 - 10).

جدول (6) يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
3 – 5 سنوات	16	40
6 – 10 سنوات	6	15
11 – 15 سنة	9	22.5
16 فأكثر	9	22.5
المجموع	40	100

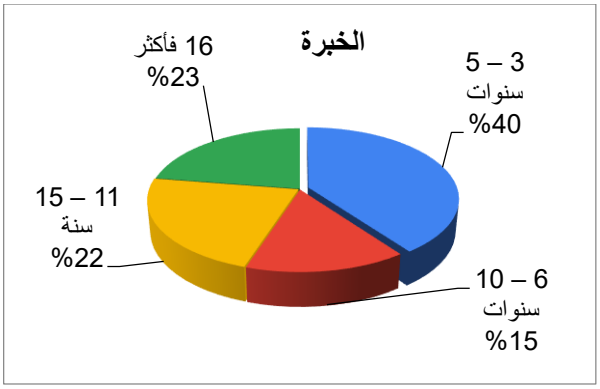

الشكل (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

تحليل القسم الأول من الاستبانة (البيانات الشخصية):

تضمن هذا القسم تحليل البيانات الأولية الخاصة بالمشاركين والمتمثلة في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوي الوظيفي، الخبرة، وقد بينت النتائج أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والمتمثلة

في الجنس حيث نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة كانوا من الذكور. أما العمر: نلاحظ أن أعلي نسبة كانت 47.5% هي للفئة الثالثة (31 - 40) ثم تلها الفئة الرابعة (41 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتها 40% بينما لا توجد نسبة مشاركة في الفئة الأولي (18 – 25)، ما يدل علي ان هذه الفئة العمرية لم تتحصل علي المؤهل العلمي الكافي للدخول في مجال العمل المصرفي. بينما المؤهل العلمي حيث نلاحظ أن أعلي نسبة قد بلغت 80% وهي للمؤهل العلمي بكالوريوس ثم تلها المؤهل العلمي دبلوم متوسط وبنسبة منخفضة 10% بينما لا يوجد ضمن عينة الدراسة المؤهل العلمي ثانوية عامة فأقل والدكتوراه. أما المستوي الوظيفي فكانت أعلي نسبة قد بلغت 72.5% وهي لفئة الموظف وأقل نسبة لفئة رئيس وحدة بنسبة منخفضة 2.5% مما يدل علي ان هذه الفئة في المستويات الوسطي او قريبة من المستويات العليا في الهرم الاداري في المصرف حيث لا توجد نسبة مشاركة من فئة مدير عام وهذا يدل علي ان هذه الفئة هي المسئول الأول عن وجود الفساد المالي والاداري في المؤسسة. اما عدد سنوات الخبرة حيث نلاحظ أن أعلي نسبة كانت (40%) هي للفئة الأولي (3 – 5 سنوات) بينما كانت أقل نسبة بلغت (22.5%) وهي للفئتين الثالثة و الرابعة (11 – 15 سنة) و (16 سنة

تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي: هناك فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حول الفساد المالي والاداري تعزي الي العوامل الشخصية مثل (السن، الجنس، المؤهل، المستوي الوظيفي.

الجنس: تتعلق هذه الفقرة بمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري يعزي لمتغير الجنس. ولإجراء هذا الاختبار تم استخدام اختبار تي لتحليل البيانات والحصول علي النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول (7): نتائج اختبارتي لمعرفة الفروق بين الذكوروالاناث في الفساد المالي والاداري.

البعد	الجنس	$\bar{x} \pm sD$	P-value
الفساد المالي والاداري	ذكور	0.71±2.58	0.71
	اناث	0.67±2.64	

من خلال نتائج الجدول أعلاه بينت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للفساد المالي والاداري يعزى لمتغير الجنس حيث كانت القيمة الاحتمالية (P-value=0.71) وهي أكبر من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها غير دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري يعزى لمتغير الجنس وفقا لعينة الدراسة.

الفئة العمرية: تتعلق هذه الفقرة بمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري حسب الفئة العمرية حيث تم استخدام الاختبار الاحصائي اف وتم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (8): نتائج اختبار إف لمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري حسب الفئة العمرية

البعد	الفئة العمرية	$\bar{x} \pm sD$	P-value
الفساد المالي والإداري	30 -26	0.71±2.88	0.47
	40 -31	0.55±2.58	
	41 فاكثر	0.83±2.43	

من خلال نتائج الجدول أعلاه بينت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري يعزى لمتغير العمر حيث كانت القيمة

الاحتمالية (P-value=0.47) هي اكبر من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها غير دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري. يعزى لمتغير العمر.

المؤهل العلمي: تتعلق هذه الفقرة بمعرفة الفرق الفروق في الفساد المالي والاداري حسب المؤهل العلمي حيث تم استخدام اختبار اف وتم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (9): نتائج اختبار إف لمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري حسب المؤهل العلمي

البعد	المؤهل العلمي	$\bar{x} \pm SD$	P-value
الفساد المالي والإداري	دبلوم متوسط	2.50±0.70	0.47
	بكالوريوس	2.61±0.61	
	ماجستير	2.25±1.13	

من خلال نتائج الجدول أعلاه بينت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري يعزى المؤهل العلمي حيث كانت القيمة الاحتمالية (P-value=0.47) هي اكبر من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها غير دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري. يعزى المؤهل العلمي.

المستوي الوظيفي: تتعلق هذه الفقرة بمعرفة الفرق الفروق في الفساد المالي والاداري حسب المستوي الوظيفي حيث تم استخدام اختبار اف وتم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (10): نتائج اختبار إف لمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري حسب المستوي الوظيفي

البعد	المستوي الوظيفي	$\bar{x} \pm SD$	P-value
الفساد المالي والإداري	مدير ادارة	2.60±0.01	0.47
	رئيس قسم	3.26±0.92	
	رئيس وحدة	2.45±0.50	
	موظف	2.43±0.61	

من خلال نتائج الجدول أعلاه بينت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري يعزى لمتغير المستوي الوظيفي حيث كانت القيمة الاحتمالية (P-value=0.47) هي اكبر من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها غير دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري. يعزى لمتغير المستوي الوظيفي. تتعلق هذه الفقرة بمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري حسب عدد سنوات الخبرة حيث تم استخدام اختبار اف وتم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (11): نتائج اختبار إف لمعرفة الفروق في الفساد المالي والاداري حسب سنوات الخبرة

البعد	سنوات الخبرة	$\bar{x} \pm SD$	P-value
الفساد المالي والإداري	3 – 5 سنوات	2.81±0.55	0.47
	6 – 10 سنوات	2.30±0.45	
	11 – 15 سنة	2.15±0.63	
	16 فاكثر	2.71±0.95	

من خلال نتائج الجدول أعلاه بينت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري يعزى لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت القيمة الاحتمالية (P-value=0.47) هي اكبر من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها غير دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفساد المالي والاداري. يعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة "0.05" بين الفساد الإداري و الوضع الاقتصادي.

لمعرفة العلاقة **بين الفساد الإداري و الوضع الاقتصادي** تم استخدام معامل ارتباط بيرسون حيث بلغت قيمته 0.58 و لاختبار العلاقة بين الفساد الإداري و الوضع الاقتصادي حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.001) وهي اقل من مستوى دلالة 0.05 مما يؤكد قبول الفرضية أي أن هناك علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الفساد الإداري والوضع الاقتصادي وهذا يتفق مع دراسة (الشريجي والمايل، 2011) التي أكدت على أن الفساد الإداري يتأثر بالبيئة الاقتصادية نتيجة لما يمر به الاقتصاد الليبي من مشاكل وصعوبات وبشكل كبير نتيجة تجاوزات القطاع المصرفي في غسيل أموال و تهريب العملة والاعتمادات الوهمية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) بين الفساد الاداري والمالي والقوانين والانظمة داخل الدولة.

ولاختبار العلاقة بين الفساد الإداري والقوانين والأنظمة داخل الدولة تم حساب معامل ارتباط بيرسون حيث بلغت فيمته (0.39) والقيمة الاحتمالية لها (0.00) وهذا يعني أن مستوى الدلالة هو اقل من 0.05 مما يؤكد قبول الفرضية أي هناك علاقة ارتباطيه بين الفساد الإداري والقوانين والأنظمة داخل الدولة و هذا يتفق مع دراسة ابو جناح (2020) و السريتي وآخرون (2022) حيث اكدت هذه الدراسات علي دور ديوان المحاسبة للحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية و تم تسليط الضوء على الإجراءات المتبعة لمحاربة الفساد و زيادة فعالية القوانين والتشريعات المتبعة للحد من الفساد ، ودراسة حفناوي (2019) التي أوصت بضرورة تحديث التشريعات والقوانين من قبل الجهاز التشريعي.

قياس أثر العوامل الاقتصادية والقوانين والانظمة على الفساد الاداري والمالي: لدراسة العلاقة السببية بين أثر العوامل الاقتصادية والقوانين والانظمة على الفساد الاداري والمالي تم حساب معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي :

Y=0.96+0.52X1+0.11X2

ومن قيمة معامل التحديد R-square نري أن المتغيرين المستقلين (العوامل الاقتصادية و العوامل القانونية) يفسران ما نسبته 0.35 من التباين الحاصل في المتغير التابع (الفساد الاداري والمالي) وان النموذج معنوي وذلك من خلال قيمة احصاءة F= 6.49 ومستوي دلالة 0.00 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والقوانين والانظمة مع الفساد الاداري والمالي. و لاختبار معنوية المعاملات تم استخدام اختبار t حيث كانت مستوي المعنوية المناظرة لمعاملي المتغيرين المستقلين هي أقل من 0.05 وهذا يعني أن المتغيرين المستقلين (العوامل الاقتصادية و القانونية) لهما تأثير علي المتغير التابع (الفساد الاداري والمالي).

ويمكن ترجمة النتائج اعلاه ضمن البناء المفاهيمي في الشكل الشكل رقم (7) والذي تم تصميمه ضمن هذه الدراسة من خلال العرض النظري للدراسات السابقة وتم توضيحه سابقاً في الشكل رقم (1).

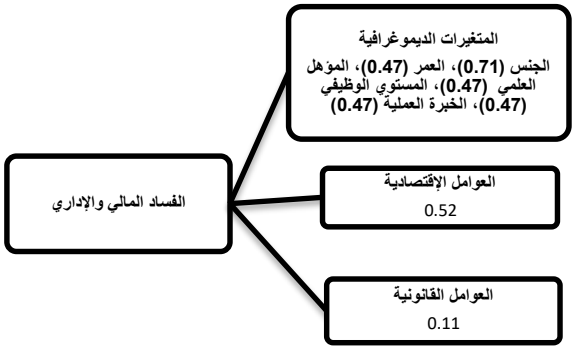

الشكل رقم (7) البناء المفاهيمي للعوامل المؤثرة علي الفساد المالي

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

أظهرت الدراسة من خلال تحليل عوامل ومسببات الفساد الإداري والمالي في مصرف الجمهورية فرع سبها أنه يمكن ان يكون هناك فساداً إدارياً وماليا يعود للأسباب التي تم تناولها في بداية هذه الورقة ومن أهم نتائجها ما يلي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حول الفساد المالي والاداري تعزي الي العوامل الشخصية مثل (السن ، الجنس، المؤهل، المستوي الوظيفي، الخبرة)، حيث أنه لا يختلف جميع الموظفين حول نظرتهم للفساد الاداري والمالي وليس للجنس والعمر و المستوي التعليمي والمستوي الوظيفي والخبرة اي تأثير في نظرتهم للفساد الاداري والمالي.

2- هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الفساد الاداري و المالي والوضع الاقتصادي السيئ الذي يعمل فيه مصرف الجمهورية فرع سبها حيث ان معاملات المصرف تتأثر بالظروف الاقتصادية

3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد الاداري والمالي والوضع القانوني واللوائح والانظمة المعمول بها في القطاع المصرفي. واللوائح الداخلية التي تنظم عمل مصرف الجمهورية فر سبها، وان عدم وضوح القوانين و الانظمة يساعد علي وجود الفساد المالي والاداري .

ثانياً: التوصيات:

بناءً علي النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

[1]- تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات المالية مثل مصرف الجمهورية فرع سبها بما يضمن عدم حدوث أي مظاهر للفساد الاداري والمالي.

[2]- تطبيق نظام المكافآت والحوافز وزيادة الاجور لموظفي المصرف وحثهم علي الكفاءة في الاداء وتجنب مظاهر الفساد الاداري و المالي.

[3]- وضع القوانين الفعالة والمتابعة المستمرة داخل الدولة والمؤسسات العامة مثل الجهاز المصرفي تجنباً لحدوث الفساد الاداري والمالي.

[4]- استخدام أساليب أكثر فاعلية في مكافحة الفساد المالي والاداري داخل المصرف وذلك عن طريق تطبيق نظام الحوافز و الجزاء.

[5]- تنظيم وتطوير اللوائح الداخلية التي تنظم عمل مصرف الجمهورية فرع سبها حتي تساعد الادارة في التخلص من مظاهر الفساد الاداري والمالي داخل المصرف.

المراجع:

[1]- عبود، مدرس علي سكر(2010)، تحليل صور و أسباب الفساد المالي و الإداري - دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2010.

[2]- بن تركي، عز الدين و شرفي، منصف(2012)، الفساد الإداري : أسبابه، آثاره و طرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي و الإداري . المنعقد يومي 6-7 مايو 2012.

[3]- بلعايش، ميادة (2012)، العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2 العدد 3. 2012

[4]- زين الدين، بروش و جابر، دهيمي (2012)، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري ، ورقة مقدمة للملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري المنعقد في الفترة بين 6-7 مايو 2012.

[5]- الفطيسي، عبد الغني أحمد(2014)، الفساد المالي و أوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا – دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008-2012 ، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 16، 2014.

[6]- 6- سعيد، قاسم علوان و أحمد، سهاد عادل (2014)، الفساد الإداري و المالي المفهوم – الأسباب- الآثار - وسائل مكافحة، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، المجلد 6، العدد 18، 2014.

[7]- زاهر، تيسير و آخرون (2014) ، الحوكمة المؤسساتية و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في المصارف – دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (36)، العدد (4) 2014.

[8]- الطرابلسي، عبدالقادر(2015)، التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد و تحديات مكافحته، منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية، العدد 7 ،2015.

[9]- شعيب، محمد توفيق و خان، فضيل (2016)، الفساد الإداري و المالي- المفهوم و الأسباب و الآثار و سبل العلاج، مجلة الحقوق

والحريات ، المجلد (4)،العدد (2)2016.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12325

[10]- يزيد، قادة و طلحة، عبد القادر (2017)، بعنوان أثر حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري في المؤسسة الاقتصادية، مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2017 [7]- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121728

[11]- يمينة، عاتي (2018)، الفساد الإداري و المالي مفاهيمه، أسبابه و أشكاله و أثاره على التنمية الاقتصادية، الملتقي الوطني الأول حول : الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية، المنعقد يومي 24-25ابريل 2018.

[12]- عريقيب ،سعاد عبد السلام و المبسوط، ربيعة عاشور أحمد(2018). البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا و آثاره – دراسة تحليلية للفترة (2003- 2016)، مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 1، 2018.

[13]- الشريحي، عادل محمد و المايل، عبد السلام محمد(2018)، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبل مكافحته، مجلة الدراسات الاقتصادية – جامعة سرت – كلية الاقتصاد، المجلد 1، العدد2، 2018.

[14]- الجازوي، صالح أبوبكر و البرعصي، عبد السلام حسين(2018)، حوكمة القطاع المصرفي و دورها في مكافحة الفساد المالي- دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية.

[15]- حسناوي، بلبال و زواو، ضياء الدين(2019)، أسباب الفساد الإداري و المالي و إستراتيجية مكافحته، مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد، المجلد (1)، العدد(2) 2019.

[16]- حفناوي .آمال (2019)، العوامل المؤدية للفساد الإداري و المالي و مؤشرات قياسه عالميا، مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2019.

[17]- اسميو، إسماعيل المهدي و الفضلي، خالد زيدان(2019) دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي – دراسة محتوي دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد و التجارة – المؤسسات و إشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجاً)المنعقد في 11-12 نوفمبر 2019.

[18]- وريث، الصيد انبية (2019)حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد و التجارة – المؤسسات و إشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجاً)المنعقد في 11-12 نوفمبر2019.

[19]- الكبيجي، رولا وائل(2019) دور الحوكمة في الحد من الفساد في المؤسسات القطاع العام الفلسطيني، 2019جامعة القدس- معهد إدارة الأعمال -كلية الاقتصاد.

[20]- زوبي، أكرم علي و آخرين (2020)، بعنوان أثر الآليات العملية و الطرق العلمية في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري في ليبيا: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة - في ثلاث جامعات ليبية، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت ، المجلد 3، العدد 4، 2020.

[21]- أبو جناح، عمر محمد(2020)، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي – دراسة مقارنة، ، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

[22]- السريتي، المهدي مفتاح و بن يوسف، يوسف صالح(2022)، دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية – دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت ، المجلد5، العدد 1، 2022

[23]- بحر، يوسف عبد عطية، (2011)، الفساد الاداري المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية علي المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 2، 2011 ، ص 1-49